

تحقيق

أ. خالد عبد فزَّ اع جامعة القادسية / كلية

أ. م. د. أصيل محمد كاظم جامعة القادسية / كلية التربية

تاريخ تقديم الطلب: 2018/1/17 تاريخ كتاب قبول النشر: 2018/1/14

الكلاصة :

المحقدة المخطوطة رسالة غنية، رجع فيها مؤلِّفها إلى كتب كثيرة، وإذا اعتبرنا رصيده الثقافي، وإشاراته الكثيرة وإحالاته على المسائل المختلفة تستطيع القول إن المؤلِّف استفاد من علومه، ليقدم لطلبة اللغة العربية ودار سيها رسالة جامعة، مُشرفاً على ما سبق إليه النحويون من قبل، متنبها على المصادر والمراجع المهمة.

ومن هنا جاءت رسالته معبّرة عن معرفته، نافذة إلى صلب موضوع التضمين النحوي، ونكته المتناثرة في بطون الكتب يلذلك نراها متميزة بما لوّنها مؤلّفها من نصوص ونُقول واستشهاد، مفيداً بما ناقشه، وراجعه، وعلّق عليه في مواضع كثيرة

وقد جرى على أسلوب من التأليف هدته إليه التجربة، والدرس ؛ فجاءت رسالته مُحقِّقة لغرض التيسير على الدارسين، والباحثين في هذا المطلب النحوي المهم

مقدمة التعريف بالمؤلف:

هو محمد الدمنهوري، المصـــرى، كان من أهم مدرِّسي الجامع الأزهر، شافعيّ المذهب

لَّه عدّة مؤلفات في النحو، والبلاغة، والعروض، وغيرها، ومن هذه المؤلفات ما يأتى:

1) أبيات فيمن يجب الإيمان بهم من الرسل، مع ترتيبهم في الإرسال.

2) الإرشاد الشافي على متن الكافي في العروض والقوافي، ويُعرَف بالحاشبة الكبري على متن

3) حاشية على شرح قطر الندى

وبل الصدى، في النحو. 4) رسالة تشتمل على إعراب بعض آيات، وأمثلة نحوية.

5) فتح العليم الباسط في رسم الأرباع والبسائط

6) لقط الجواهر السنية على الرسالة السمرقندية في البلاغة.

المختصر الشافي على متن الكافي في العروض والقوافي، ويُعرف بالحاشية الصغرى على متن الكافي.

وتوفي ___ رحمه الله تعالى __ في سنة ألف ومئتين وثمان وثمانين من الهجرة (1871م) (1).

المخطوطة

تحقيق نسبتها:

تبدو نسبة هذه المخطوطة إلى محمد الدمنهوري راجحة من أوجه، لعلَّ من أهمها:

1) ورود المخطوطة منسوبة إلى محمد الدمنهوري بصرحة ووضوح في نص المخطوطة في الصفحة الأولى (صفحة العنوان) والصفحتين الثانية، والأخيرة.

2) ليس في نص المخطوطة ما يمنع أن يكون إنشاؤه في زمان مؤلفها، إذ ليس في إشاراته الأدبية، والتاريخية، ما يتجاوز العصر الذي عاش فيه مؤلفها.

4) لم نُجد ما ينفي هذه النسبة، أو بضعفها.

وصفها:

جرى العمل في تحقيق هذه المخطوطة اعتماداً على مصورة نسخة وحيدة لها تحتفظ بأصلها مكتبة جامعة الملك سعود (جامعة الرياض سابقاً) في المملكة العربية السعودية تحت رقم (2447)، وقد رمزتُ لها بلفظ: «الأصل».

وتقع هذه النسخة في تسع عشرة صفحة، ومتوسط عدد سطور ها ثلاثة وعشرون سطراً في الصفحة الواحدة، وهي نسخة تامة، معتاد مقروء وواضح، وعلى بعض معتاد مقروء وواضح، وعلى بعض حواشيها تعليقات وتصويبات كُتبت بعد المقابلة بخط موافق لخط هذه النسخة، ويرجع تاريخ نسخها إلى سنة أربع وثمانين ومئتين وألف من الهجرة، من نسخة المؤلف على يد ناسخها محمد عُليش المالكي.

أولها بعد البسملة، والحمدلة، والحمدلة، والحسلاة على النبي: «هذه رسالة ذكرتُ فيها مذهب الكوفيين، ومذهب البسريين من أن أحرف الجر. إلخ»(2).

و آخر ها: «أقول: لا وهم من السعد، بل ما قاله هو الكمال. الخ (3)

وجاء عقب ذلك: «وكان الفراغ من كتابة هذه الرسالة. . . إلخ » (4)

موضوعها وأسلوبها:

إن عنوان المخطوطة مفصح عمّا فيها، فهي في التضمين النحوي، وقد أجتهد مؤلفها في بيان آراء علماء النحو واللغة في جُلِّ ما يعرض له ومناقشة ما يورد من آراء

العلماء، فيَستحسِن بعضها، ويرجِّح، أو بصوِّب ما بر َاه ر اجحاً أو صواباً، و يخطِّئ ما ير اه خطأً و أستطر اده فى توضيح ما يعرض له من شــو آهد، ســواء أكانت قر آنبة أم شـعرّية ممّا يدور حول هذه الظّأهرة اللغوية والنحوية المهمة بعد أن راجع ما ألَّفه السابقون، فأفاد من عمَلهم، ثم أستدرك ما فاتهم، وإنه كان بعتمد على النقد لا النقل بأسلوب أستوعب معطيات الدرس النحوي الحديث، بعد أن أستلهم ما أُثِر عن العلماء السابقين مفضّلا أسلوب الاختصار، وعدم إطالة الرسالة و إثقالها بالشرح، و الاستدر اكات التي يسهل الوقوع عليها في الكتب النحوية، واللغوية المفصلة."

منهج تحقيقها:

قَمنا بتحقيق هذه المخطوطة متوسِّلاً بالآتي:

1) اجتهدنا في الإحالة إلى المصادر التي أفاد منها المؤلف، ما أستطعنا إلى ذلك سبيلاً، وبحسب المتوفّر بين الأيدي من هذه المصادر، مع الحرص على عدم إثقال المتن بكثرة الحواشي، ومن ذلك الإشارة إلى الهوامش المكرّرة عالر قم نفسه

Investigation

Abstract :

This manuscript thesis is rich and its author returned them to many books and if we

2) خرَّ جنا الشواهد القرآنية، وذكرنا سُورها ورقم الآية في المصحف الشريف، وميَّزناها عن سائر نصوص المخطوطة بحصرها بين قوسين مزهرين.

 (3) خَرِّ جنا السَّواهَ الشَّعرية، ونسَبناها إلى قائليها ومواطن وجودها في كتب النحو، واللغة.

4) ذكرنا رقم الصفحة في المخطوطة بين خطين مائلين // في متن المخطوطة

5) أثّبتنا الاستدراكات، والتصويبات الواردة في هوامش المخطوطة في مواضعها لجدواها.

6) التعريف الموجز بالأعلام،
 وذكر بعض مصادر ترجمتهم.
 7) صـــدرنا التحقيق بمقدمة عرفنا

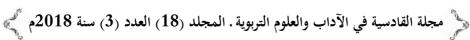
 7) صدرً التحقيق بمقدِّمة عرَّفنا فيها بالمؤلف، والمخطوطة، وقد ألحقناها بصور لصفحة العنوان (الأولى)، والصفحتين الثانية، والأخيرة.

 8) أفردنا لمصادر البحث تُبتاً موحداً في نهاية البحث.

ونرجو أن يكون في عملنا من تحقيق هذه الرسالة، وإخراجها، والعناية بها خدمة للغة العربية الشريفة، وتقريب النص إلى طالب العربية، وإعانته على الاستفادة منه،

These in Alkofeen and Basrian doctrine in prepositions

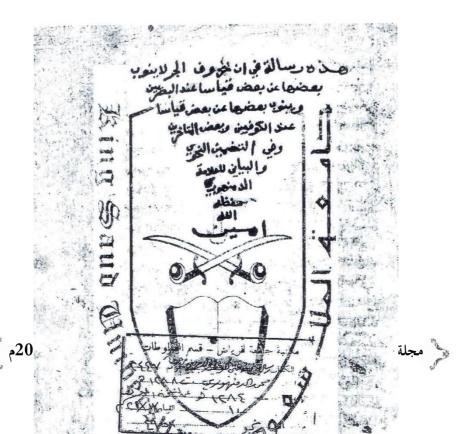
Muhammed Aldmanhori (d. 1288 A.H. 1871 A.D.)



consider the culture tally and his many signals and references on various issues as we can say that the author benefited from the science to provide for students of the Arabic language and its learners thesis asupervisor of what preceded him grammarians before alert to source job references.

Hence his thesis expression his knowledge of the subject penetrating to request inclusion grammar joke scattered in the wombs of book so we see a distinct color including the author of the text and say martyrdom including useful discussed and commented upon in many places.

It has been the style of authoring guiding him to the experience and lesson his thesis came for the suppose of achieving easier for scholars and researchers in this requirement grammar is important



صورة صفحة العنوان (الأولى) من المخطوطة

سمالله الرجن المرجيع وصلي الله بلجسيدنا عيدوسيا الحدلله والعالمين والصلاة والسلام على سبدناه والهوصعبه إجهب اجآبعد منبقع الفضريحدالدستور هذه وسانة ذكن فيصا مذعه التوفيين وعذه البصين سان إحرن الجرلابنور بعضهاعذ بعض بغياس عندالبصيبن وينوب بعضها عذبهض بضاسعندا لكوفيين وحفالنا يخ كهاذ كرذيق ابذه ضارف عبارته الاتيمة في عفنيع وذكرة في بنيها المكلار على النصية النعظ والبيان مع التحقيق آخذاله مدرسالة النبخ الصبآن الصفيع بالبسميكة وحذ منفرح الانشون مرحا شبخ الصبان عليه في عجعت التعهين الغع والبيان وه طازالمحالس للننهاب المنفاج ولماكان موادالفني هناكشرح الدعاصي وحانتية النين لدينكلوا على شرح هذه العيارة المرستهابها ستقلم لخفائها وهاأنا الشرعي هده الرسالة ما فق ل غالاب هشام من يختيه مستنبسه لل ملاحد البصيدان احق المرلابنور بعضها عد بعض

19

اشتها على الفوايد النافعة الجبيلة من سخة العراف الاستاذ الفاضل والعهام الكامل خاتية المعقفين وتأج الهدف وين الفاضل والعهام الكامل خاتية المعقفين وتأج الهدف وين المعاد والنيا والرسليد والمعتمد المعتمد والمعتمد المعتمد المع

صورة الصفحة الأخيرة

< نص المخطوطة >
هذه رسالة في أن حروف الجر لا ينوب
بعضها عن بعض قياساً عند البصريين،
وينوب بعضها عن بعض قياساً
عند الكوفيين، وبعض المتأخرين،
وفي التضمين النحوي،
والبياني للعلامة
والبياني للعلامة
الدمنهوري،
حفظه الله.
آمين
مصلّى الله على سيدنا محمد و آله و سلّم

وصلَّى اللهُ على ستيدنا محمد وآله وستلَّم الله وصلَّى الله على سيدنا محمد، وآله وصحبه الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وآله وصحبه أجمعين.

أمَّا بَعْدُ ؛ فيقول الفقير محمّد الدمنهوريّ : هذه رسالة ذكرتُ فيها مذهب الكوفيين، ومذهب البصريين من أنَّ أحرفَ الجّر لا ينوبُ بعضها عن بعض بقياس عند البصريين، وينوب بعضها عن بعض بقياس عند الكوفيين، وبعض المتأخّرين، كما ذكر ذلك ابنُ هشام (5) في عبارته الآتية في مغنيه، وذكرتُ فيها وأيضاً وأأ) الكلام على التضمين النحويّ، والبيانيّ، مع التحقيق أخذاً من رسالة الشيخ الصّبان (7) [الكبرى في البسملة، ومن شرح شيخنا الأمير (8) على رسالة الشيخ الصبّان] (9) الصغرى في البسملة ومن شرح الأشموني (10)، وحاشية الصبّان (7) عليه في مبحث التضمين النحويّ والبيانيّ، ومن طراز المجالس الشهاب الخفاجي (11). ولمّا كان مراد المغني، هنا، كشرح الدماميني (12)،

وحاشية الشُّمُنِّيِّ (13)، لم يتكلّم، أعني شرح هذه العبارة، شرحتُها بما ستعلمه لخفائها ؛ وها أنا أشرع في هذه الرسالة.

فَأَقُولَ : قال ابن هشآم في مغنيه : « تنبيه : مذهبُ البصـــريينَ أن أَحْرُف عَلَيْهِ الْمُورُفِ الجرّ لا ينوبُ بعضُها عنْ بعض بقياس، كما أن أحرفَ الجزم، والنصب كذلك ومِا أوهِمِ النيابة؛ فهو إمّا مؤوَّل تأويلاً يقبله اللفظ كما في قوله تعالى : (وَلأَصَـلَّبَنَّكُمْ في جُذُوع النَّكْل) (¹⁴⁾ فإن « في » ليست بمعنى « على »، ولكن َ شُبِّهَ المصلوب؛ لتَمكُّنه من الجذوع بالحالِّ في الشيء(15) ؛ وإمّا مووَّل على تضمين الفعل معنى فعل يتعدّى بذلك الحرف كما ضمَّن بعضُهم « شربْنَ »، في قول الشاعر (16) : <الطور يل>

* شَرِبْنَ بِمَاءِ ٱلْبَحْرِ * (17)

معنى ﴿ رَوِينَ ﴾، و﴿ أَحْسَنَ ﴾، في / 2 / قوله تعالى : (وَأَحْسَنَ بِي) (18) معنى ﴿ لَطْفَ﴾.

وإمّا على شدود نيابة كلمة عن أخرى. وهذا الأخير هو مَحْمَل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتأخِّرين و لا يجعلون ذلك شاذًاً. ومذهبهم أقلُّ تعسفاً » ⁽¹⁹⁾ : انتهى ـ رحمه الله ـ.

قوله: « مذهب البصــريين أن أحرف الجرّ لا ينوب بعضها عن بعض بقياس » (19). هذا صادق بأن لا ينوب بعضها عن بعض أصار، وهذا هو التأويل الأوِّل، والثاني في كلامه، أو ينوب بعضها عن بعض شــذوذاً، و هذا هو التأويل الثالث في كلامه.

والحاصل أنَّ البصريين، لهم تأويلات ثلاثة فيما أو هم النيابة من حروف الجرم، فقالوا: لا نباية فيها بقياس

وإنّ غير البصـريين، وهم الكوفيون، وبعض المتأخّرين منهم قالو ابنيابة بعض حروف الجرّ عن بعض بقياس، لكنّ بعض المتأخِّرين جعلوا هذه النيابة على سبيل الاستعارة التبعية، وهذا مذهب البيانيين جميعهم أيضاً.

وأمَّا جمهور الكوفيين، فجعلوها حقيقية، كما سيتضَّح لك ممَّا بعد، وأعلم أنَّ هذا الخلاف الواقع بين البصـريين والكوفيين محلَّه إذا كانت المعاني الوارد فيها حرف الجرِّ متبادرة من حرف آخر. وأما إذا لم تكن [متبادرة $]^{(20)}$ من حرف آخر، فلا خلاف بينهم في كون أســتعمال هذا الحرف فيها حقيقة، لأنّ التبادر علامة الحقيقة، كما ستعلمه أيضاً من كلامَي الشيخ الصبّان، وشيخنا الأمير يعدُ، فانتظر

و قو له : « تأويلاً يقبَله اللفظ » / 3 /، أي : لفظ الحرف، وقو له: « فإن "

في" ليست بمعنى " على " » أي : بل هي باقية على معناها. وقوله: « ولكن شبة المصلوب ؛ لتمكنه من الجذوع بالحال في الشيء »، الأولى أن يقول: بالحالِّ فيها، وحينئذ فأسْتعمال الحرف عندهم، كلفظ ﴿ في ﴾ في التركيب الذي هو فيه على سبيل الاستعارة بالكناية. وحاصل إجراء هذه

الاستعارة على مذهب البصريين أن تقول: شُبّه المصلوب على الجذوع بالحالّ فيها بجامع المتمكن في كلّ، وأستُعير اللفظُ الدالُّ على المشبّه به للمشبّه، والقرينة هنا إثباتُ لفظ « في » الدالّة على أن المشبّة به مستعمل في المشبّة، وحينئذ المراد، بالحالّ فيها نفس المصلوب على الجذوع وهذه الاستعارة بالكناية عندهم نظير الاستعارة بالكناية على مذهب جمهور البيانيين فيها في نحو: أظفار المنيّة أنشبت زيداً (21).

وقوله: « وإمّا مؤوَّل على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، كما ضمَّن بعضهم، أي: بعض البصريين شَرِبْن [في قول الشاعر:] (22) شَرَبْنَ بماءِ البَحْر *(17)

... الخ، وهذا الفعل الذي في التضمين باق على معناه الحقيقي، كما قاله بعضهم، وستعلمه ممّا بعد، وستعلم الكلام على التضمين من عبارة الشيخ الصبان الصبّان، وعبارة شيخنا الأمير فيما كتباه على البسملة، ومن عبارة الشيخ الصبان في حاشيته على الأشموني، فأنتظر

قال في طراز المجالس: «التضمين لغة : جعل الشيء في ضمن الشيء، أو جعل شخص ضامناً لآخر، ويصح أخذه من كلّ منهما، إمّا لأنّ الثاني كأنّه في ضمن الأول، أو لأنّه مستلزمٌ له، والأوّل أقرب.

وفي الاصطلاح، أمّا عند الْعَروضيين، / 4 / فتوقَف معنى البيت على ما بعده، و هو مَعيبٌ في الكلام. وأما عند الأدباء، فذكر شيء من كلام الغير (23) من غير إشارة إليه، كقول ابن تميم (24) : < الكامل >

سَبَقَتْ إِلَيْكَ مِنَ أَلْحَدَائِقِ وَرْدَةٌ وَأَتَتْكَ قَبْلَ أَوَانِهَا تَطْفِيلًا طَمِعَتْ بِلَثْمِكَ إِذْ رَأَتْكَ فَجَمَّعَتْ فَمَهَا إِلَيْكَ كَطَالِبٍ تَقْبِيلًا (25)

وأمّا عند النحاة، فله استعمالان:

أحدهما: دلالة الاسم بالوضع (26) على معنًى حقُّه أن يُدَلَّ عليه بالحرف، ك: أسماء الشرط، والاستفهام، وهو أحد علل البناء.

والثاني؛ و هو المقصود هنا إجر <اء>(27) أحكام لفظ على آخر، ليدلّ على معناه

وقيل: هو إشراب لفظ معنى لفظ آخر، ليُعطى حكمه ؛ فقولنا: « أحكام لفظ »، أعمُّ من الفعل، ومن التعدية، و غيرها ؛ لأنه قد يكون في الأسماء، ومن اقتصر على الفعل جرى على الغالب، وأيضاً فإنّه قد تُذكر صلة المتروك، وقد تُتَرك، وقد يتضمن معنى فعلٍ لازم، فيَجري مجراه » (28). انتهى رحمه الله، نحو : رَحُبتُكُمُ الأرضُ، بمعنى وَسِعَتُكُم، فقول أبن مالك (29) في ألفيته : < الرجز > ﴿ وَعَدِّ لاَرْما بَحَرْف جَرِّ ﴿ (30)

مبنيٌّ على ألغالب، و الأُ فقد يتعدى اللازم بغير حرف الجر، كالتضمين في هذا المثال، فإن قلت: هل التضمين المقصود هذا، وهو النحوي، قياسيٌّ أو

مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية. المجلد (18) العدد (3) سنة 2018م مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية.

سماعيُّ ؟ أُجيبُ : بأنّ فيه خلافاً، كما ستعلمه [ممّا] (31) أنقله إليك فيما بعدُ عن شيخنا الأمير، والشيخ الصبّان، واختار العلامة الرضيُّ (32) قياسيّته، كما نقله عنه صاحب طراز المجالس، وعبارته في هذا الطراز.

عنه صاحب طراز المجالس، وعبارته في هذا الطراز. فائدة: قال الرضي : «إذا أمكن في كلّ حرف جرِّ يُتَوَهَّمُ فيه أنّه مَجازٌ، أو فائدة: قال الرضيي : «إذا أمكن في كلّ حرف جرِّ يُتَوَهَّمُ فيه أنّه مَجازٌ، أو زائدٌ أن يجري على / 5 / معناه يُضمَّن فعله ما يستقيم به الكلام، فهو أولى، بل واجبٌ، فلا تقول: إنّ «على» في قوله تعالى: (وَإِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النّاسِ) ((33) بمعنى «مِنْ »، بل معناه تحكَّموا في الاكتيال على الناس، ولا تحكم بزيادة «في » في قوله (34): حالطويل>

* يَجْرَحُ فِي عَرَاقِيبِهَا نَصْلِي * (35)

[بل تُضَـمُنَهُ معنى يُؤثر، و هذا يدل على أنه عنده قياسي] (36) ». (37) انتهت ـ رحمه الله ـ.

وقوله: « وإمّا على شذوذ نيابة كلمة عن أخرى ».

و هذا الأخير يعني، و هو نيابة كلمة عن أخرى بقطع النظر عن الشذوذ، ولذا استدرك عليه بقوله: ولا يجعلون ذلك شاذًا محمل الباب كله عند الكوفيين، أي: جمهور هم.

وقوله: وبعض المتأخرين، أيْ: من الكوفيين، لكن هذا البعض (38) جعل النيابة قياسيَّة [على سبيل الاستعارة التبعيّة في الحرف، كما هو مذهب البيانيّين جميعهم أيضاً، بخلاف جمهورهم ؛ أي: الكوفيين، فإنَّهم قالوا هذه النيابة] (39)

حقيقية، كما تقدّم.

والحاصل: أنّ جمهور الكوفيين قالوا بنيابة بعض حروف الجرّ عن بعض بقياس على سبيل الحقيقة. وأن بعض الكوفيين قالوا بهذه النيابة على سبيل الاستعارة التبعية، كما تشير (40) لذلك عبارة الشيخ الصبان الآتية، وهذا مذهب البيانيين أيضا، مثلاً: يقولون في قوله تعالى: (وَلَأَصَالِبَنَكُمْ فِي جُدُوعٍ النَّخُلِ): شَبّة الاستعلاء المطلق بالظرفية المطلقة، واستُعير الثاني للأوّل، فسرى التشبيه لجزئيات كلِّ، فاستعلاء جَرَى، وهو استعلاء جَرَى، وقسْ على ذلك.

وقوله: ومذهبهم أقل تعسفاً المراد نفي التعسف من أصله. وهذا مَيْل من المُصنَّفِ لمذهبِ الكوفيين، وبعض المتأخِّرين، ومَيْلٌ عن مذهب البصريين. المنتقبِّ أَنْ المُصنَّفِ المُحالِقِينَ المُصنَّفِ المُحالِقِينَ المُعالِقِينَ المُعالِ

ه. ما تیسر لی من شرح عبارته.

وأقول أيضاً ممن تكلم في هذا المقام شيخ / 6 / مشايخنا الصبان في رسالته الكبرى على البسملة، وشيخنا الأمير في شرحه على رسالة الشيخ الصبان المسخرى في البسملة، وأنا أنقل لك عبارتهما، لتستفيدها مع شرحي لبعضها، ولأبين لك ما في بعضها من المناقشة معهما التي ستطلع عليها، إن شاء الله تعالى

فأقول: عبارة الشيخ الصبان في هذه الرسالة بعد تكلَّمه فيها على باء البسملة من أنها حرف جرّ للاستعانة أو المصاحبة. . . الخ نصها: « فإن قلت : البسملة من أنها حرف جرّ للاستعانة أو المصاحبة . . . المحلد (18) العدد (3) سنة 2018م مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية . المجلد (18) العدد (3) سنة 2018م

ورود الباء، كغيرها من حروف الجر لمعان مختلفة هل هو على طريق الاشتراك اللفظي، أو الحقيقة والمجاز؟».

قُلت : المعاني المختلفة الوارد لها حرف الجرّ إن تبادرت منه. كالاستعانة، والمصاحبة، والسببية، والتعدية الخاصّة بالنسبة للباء، فحقيقة، فيكون الحرف مشتركاً بينها، لأن التبادر علا [مة] (4) الحقيقة، ولا حاجة لتكلُف معنى كلّيّ جامع لتلك المعاني وجعله الموضوع له الحرف، كما قيل: إن الإلصاق حقيقة، ومجازً، كما في «أمسكتُ بزيد»، و «مررتُ بعُمرَ»، و هو المعنى الأصليُ للباء الذي لا يفارقها. ومن ثمَّ اقتصر عليه سيبويه (42). أقول: أستعمالها على هذا القول في نحو: الاستعانة، والمصاحبة، إنْ كان ؛ لتضمنه الالتصاق، فحقيقة، أو من حيث خصوصه، فمجاز فإن قلت: المقرر أنّ الحمل على الحقيقة، والمجاز أولى من الحمل على الاشتراك. قلت: هذا اذا تعينت حقيقة إحدى المعاني، وجُهل حال غيره. أمَّا إذا لم يكن ذلك، فالحمل على الاشتراك متعين فراراً من التحكم.

وإن لم تتبادر منه، كالابتداء، والانتهاء بالنسبة للباء، فمذهب / 7 / البصريين مَنْعُ استعماله فيها قياساً وحَمْلُ ما ورد منه على الشذوذ، أو تضمين معنى العامل كما في قوله : حالطويل>

* شَرِبْنَ بِماء البحر ثُمَّ تَرَفَعَتْ * (17)

وقولَه تعالى حكاية عن يوسف بن يعقوب عليهما الصلاة والسلام: (وَقَدَ الْحُسَنَ بِي) (18) فاستعمال الباء في الأول بمعنى « مِن »، وفي الثاني بمعنى « إلى »، أمَّا شاذٌ. أو على تضمين : « شَرِبْنَ »، معنى « رَوِينَ »، و « أَحْسَنَ » معنى « لَطُفَ ». و هذا من التضمين النحويّ المقيس عند الأكثر ، كما في أرتشاف (43) أبي حيان (44).

أقول: يظهر أن اللفظ المضمّن معنى لفظ آخر حقيقة، ومجاز، باعتبارين، لأن الظاهر أنه [مستعمل] (45) في كل من المعنيين مستقلاً بذاته، فهو كسائر الألفاظ المستعملة في حقيقتها ومجازها ؛ وعلاقه المجاز على هذا مختلفة باختلاف المعنى الحقيقي، والمعنى المجازي، فتارة تكون المشابهة، وتارة تكون عير ها لا أنّه مستعمل في مجموعهما من حيث هو مجموع، حتى يكون اللفظ مجازاً فقط ؛ لأنّ اللفظ لم يوضع للمجموع. وأنظر ما علا [قة] (66) المجاز بغرض الاستعمال في المجموع، ولا يصتح أن تكون الجزئية، كما قد يتوهم، لما الجزئية، والكلية كون الكلّ مركّباً من الأجزاء تركيباً حقيقيّاً، كما في السرير، لا الجزئية، والكلية كون الكلّ مركّباً من الأجزاء تركيباً حقيقيّاً، كما في السرير، لا اعتبارياً كما هنا فتأمّل. ومذهب الكوفيين جوازه على سبيل الاستعارة التبعية في الحرف، وقيل: على سبيل الحقيقة، فإن قلت: قد بان لك حال الباء مع معانيها المختلفة / 8 / من الاستعانة، والمصاحبة، وغيرهما. فما حالها مع المعاني المتماثلة، كجزئيات الاستعانة، وكجزئيات المصاحبة هل هي مشتركة بينهما المتراكاً لفظياً أو لا ؟ قلت : أما على مذهب السعد التفتازاني، والجمهور من أن الحروف ونحوها كالضمائر، وأسماء الإشارة، والموصولات كايّاتٌ وضعاً الحروف ونحوها كالضمائر، وأسماء الإشارة، والموصولات كايّاتٌ وضعاً

جزئيات استعمالاً، فلا شبهة في عدم الاشتراك اللفظي، وإلّا لزم أنّ كل لفظ وضع لمفهوم كلّي مشترك اشتراكاً لفظياً بين أفراده المستعمل فيها اللفظ، ولا قائل به. وأما على مذهب العضد (50)، والسيد (51) من أنها جزئيات وضعاً واستعمالاً، فإن قلنا باشتراط تعدد الوضع (26) في مفهوم المشترك اللفظي كما صرح به السيد لم تكن الباء مشتركة بين تلك الجزئيات ؛ لأنّها وضعت بوضع واحد للجزئيات مستحضرة بكليها، فلم يوجد الشرط، ولهذا قال السيّد بعدم الشراك الحرف بينها، كما نقله عنه في آياته.

وإن قلنا بعدم اشتراطه، كانت مشتركة بينها، كما مال إليه العصام (52)، حيث قال : لم نَرَ قَيْدَ تعدد الوضع في مفهوم المشترُك إلاَّ للسيّد، ولم نَرَ في الكتب المشهورة ما يفيد خروج الموضوع للأمور المخصوصة بالوضع العام عن تعريف المشترك، وتعريفاتهم متناولة له. انتهى، انتهت (رحمه الله).

وقوله، أي: الشيخ الصبان في عبارته المتقدمة، فيكون الحرف مشتركاً بينهما، أي: اشتراكاً لفظياً: لأنه المفهوم منه عند الإطلاق بخلاف المشترك المنادة من مناطقة المشارك المنادة الم

المعنوي، ويقال له: المتواطئ.

وقوله: وحمل ما ورد منه على الشدوذ، أو تضمين معنى العامل... الخ، قد حذف الشيخ الصبّان التأويل الثاني / 9 / للبصريين، وهو عدم النيابة في الحرف، بل في الكلام الذي هو فيه استعارة بالكناية عندهم، وهو غير مناسب، بل المناسب للشيخ الصبّان ذكره أيضاً، كما ذكره أيضاً ابن هشام في مغنيه عنهم، كما علمته من عبارته المتقدمة. وقوله: وهذا من التضمين النحوي المقيس عند الأكثر، كما في ارتشاف أبي حبّان.

أقول: وأما التضمين البياني، فهو مقيس اتفاقاً عند الكلّ على ما ستعلمه من عبارة الشيخ الصبان، وهو تقدير حال يناسب العامل المذكور، كما في قوله تعالى في سورة البقرة: (لِلْدِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ) (53)؛ قال أبو السعود (54) في تفسيره: الإيلاءُ الحِلف، وحقه أن يُستعمل بـ «على »، واستعماله بـ «مِنْ »؛ لتضمّنه معنى البُعد، أيْ: يحلفونَ مُتباعِدين من نسائهم. انتهى (رحمه الله). وقوله؛ أيْ: الشيخ الصيبان في عبارته المتقدّمة. أقول: يَظْهُرُ أَنَّ اللفظ المُضمَّنَ معنى لفظ آخر حقيقة، ومجاز باعتبارين، كي: «شرب »، المضمَّن معنى «رَوِيَ » في قول الشاعر (16) : حالطوبل>

* شربن بماء البحر * (17)

وستعلمُه أيضاً عنه في ما ذكره في حاشيته على الأشموني وقيل: إنَّ (\sqrt{n}) وقيل على الأشموني وقيل في معناه الحقيقي، وقيل في معناه المجازي، كما ستعلمُه من عبارة شيخنا الأمير في التضمين. وقوله ____ أي : الشيخ الصبَّان في عبارته المتقدمة لما نقله الناصر اللقاني (43) وغيره عن سعد الدين (48) _ **إنه يُشترط في علاقة الجزئية. . . الخ.**

أقول: إنَّ بعضهم لا يشترط هذا الشرط، وعبارة شيخنا الأمير / 10 / في شرحه على رسالة الصبان الصغرى في البسملة ـــ : إعلم أن المعاني الوارد فيها حرف الجر إنْ لم تكن متبادرة من غيره يحكم باشتراكه بينها، كالاستعانة، والسببية، والتعدية الخاصّة، والمعية للباء ؛ لأنها لا تتبادر من غيرها مع كونها وردت لما في العربية، والأصل الحقيقة، ولا حاجة لتكلف جعلها حقيقة في أحدها، وأعتبار العلاقة بينه وبين البقية، وهذه المعاني لا يسهل ضبطها بكلي جامع مانع حتى يكون من المتواطئ، وإن قيل إنّ الإلصاق هو المعنى الأصلي اللباء الذي لا يفارقها، فمن ثمّ اقتصر عليه سيبو، وإن كانت متبادرة من حرف آخر، كالابتداء، والانتهاء بالنظر للباء. فإنّ الأول متبادرٌ من لفظ « من »، والثاني من لفظ « إلى »، فمذهب البصريين ردّه، قالوا : متى تبادر معنى من والذن ورد ما يو هم ذلك أوّلُوه إمّا بتضمين، كقوله (16) : حالطويل> شرين بماء البحر * (17)

أي: روينَ، و (أَحْسَنَ بِي) (18)، أي : لَطُفَ ؛ و لا يقولون الباء بمعنى « مِن »، و لا بمعنى « إلى » أو بتجوًز، نحو: (ولأصلبنكم في جذوع النخل) (41) ؛ ف « في » للظرفية المجازية على أنّه قيل: كان يشُقُ الجذع، ويضعهم فيه والكوفيون يجعلون « في» بمعنى « على »، و لا يحتاجون للاستعارة المشهورة، لأنّهم يرون نيابة بعض حروف الجرّعن بعض بلا شذوذ، قال في المغني : « ومذهبهم أسهل، فهي عندهم من المشترك، و لا ينافيه ذكر النيابة، لأنّهم لمّا رأوا وهذا المعنى] (55) متبادراً من هذا الحرف حكموا بأنّ غيره نائب بأعتبار

الاستعمال / 11 / المشهور، وإن كان كلُّ منهما حقيقةً فيه.

وُممَّا يَنُاسِبُ المَقامُ أَنَّهم عرّفوا النّضِمين بِانّه إِسْرابُ كلمة معنى أخرى، وهذا يؤذن بتغاير المعنيين، فلا يظهر في نحو: أَحْسَنَ، ولَطُفَ، فالأولى أنَّ التضمين إلحاق مادة بأخرى لاتحادهما معنًى، كالإحسان واللَّطْف او تناسبهما، كالشُرْب، والرِّي، فإنّ الأول سبب في الثاني، وعلى ما قالوا، فقيل هو جمعٌ بين الحقيقة، والمجاز بناءً على جوازه، [والقرينة] (65) تمنع من المجاز وحده، أو عموم مجاز بأن يلاحظ أمر كليّ يشمل الحقيقة، وغير ها فهو مجاز عام الحقيقة، وهو متفق على جوازه بخلاف جمع الحقيقة، والمجاز الذي يُلاحَظ فيه كلّ معنى على حياله، ويستعمل اللفظ فيهما، وقيل : حقيقة فقط، لأنّ الكلمة مستعملة في على حياله، ويستعمل اللفظ فيهما، وقيل : حقيقة فقط، لأنّ الكلمة أُشْرِبَتْ معني غيرها، واستعملت فيه. واختُلف هل هو قياسيٌ أو سماعيٌ ؟ وقيل : النحوي، وهو ما عرفت سماعيٌ ، والبياني قياسيٌ ، لأنّه تقديرُ عامل لدليل، وقد أنكر بعضهم مخالفة البيانيين للنحاة في التضمين، وقال: إنّ ما يذكرونه بيان للمعنى المضمّن لا تقدير عامل آخر. انتهت (رحمه الله). وقول شيخنا الأمير في عبارته المتقد [مة] (67) عامل آخر. انتهت (رحمه الله). وقول شيخنا الأمير في عبارته المتقد [مة] (75) حتى يكون من المتواطئ _____ وهو المشترك المعنوي _____، وقوله : مذهب البصريين لا يقولون بالنيابة قياساً بدليل ما بعده، البصريين لا يقولون بالنيابة قياساً بدليل ما بعده،

وقوله: ولا يقولون، أي في هذا التضمين الباء فيه بمعنى «من » أو بمعنى «على ». وقوله: أو بتجوّز، نحو: (ولأصَلَبْتُكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخُلِ) (14). . . الخ. فيه نظر، فإنَّ البصريين قالوا: إنَّ هذا الحرف / 12 / لا نيابة فيه، وإنّ في هذا التركيب مجازاً بالاستعارة بالكناية، فهذا الحرف ونحوه لا تجوُّز فيه عند البصريين، كما تقدَّم عن ابن هشام في مغنيه. وقوله: والكوفيون يجعلون «في البصعني «على »، ولا يحتاجون للاستعارة . . الخ مراده بالكوفيين جمهورهم، لأنّ بعضهم جعل «في » بمعنى «على »، واحتاج للاستعارة المشهورة، كما أشار الى ذلك الشيخ الصبان (7) في عبارته المتقدمة . [وقوله قال] (58) في المغني : ومذهبهم أسهل الأولى لشيخنا أن يقول : كما قاله ابن هشام في عبارته المتقدمة في مغنيه: «ومذهبهم اقل تعسفا » (19)، ومن المعلوم أنَّ هناك فرقاً بين العبارتين .

وقوله: فهي عندهم من المشترك، أيْ: اللفظي، لا من المشترك المعنوي، ويقال له أيضاً: المتواطئ. وقوله: فلا يظهر في نحو: أَحْسَنَ، ولَطُفَ، اقول: الذي يفيده كلام القاموس (⁶⁹⁾ أن اللَّطفَ أخصَ من الإحسان. ا. ه. ومن المعلوم أن الأخصَّ غير الأعمّ، وليس بلازم تغاير المعنبين في التضمين تغايراً كلياً، كما فَهم شيخنا، وغيره؛ وكذا يقال في الرِّيِّ مع الشَّرْبِ، فإن الثاني لازم للأول، ومسببب عنه، فهما غيران أحدهما حقيقة، والآخر مجاز، وحينئذ ما عرَّف به النحاة التضمين ظاهر خلافاً لشيخنا. نعم، ما عرَّف به النحاة مبنيً على الغالب، فإنّ التضمين قد يكون بين معنيين مرادفين، كما [في] (60) تضمين الفعل اللازم معنى فعلٍ متعد مرادف له، كما في « رَحُبَتْكُمُ » المضمَّن معنى « وَسِعَثْكُمْ ».

وقد أشار الى ما قلته الشيخ الصبّان في ما سأنقله لك عنه في حاشيته على الأشموني قال فيها: كذا قيل، وقوله: وعلى ما قالوا. فقيل هو جمع بين الحقيقة والمجاز . . . إلخ، حاصل ما قاله شيخنا في التضمين النحوي أنّ فيه خلافاً، فقيل مجاز : وقيل حقيقة. / 13 / وقيل: جمْعٌ بينهما، وقيل : عموم المجاز .

أقول: [الذي استظهره الشيخ الصبّان في عبارته المتقدمة] (61) أنّه جمْعٌ بين الحقيقة، والمجاز، وهو ظاهر، وقاله أيضاً في حاشيته على الاشموني، وستعلمُه ممّا بَعْدُ. وقول شيخنا في عبارته المتقدمة: والقرينة تمنع من المجاز وحده، المناسب له أن يقول: والقرينة تمنع من المعنى الحقيقي وحده.

وقوله: ورُخَتُلُف هل هو قياسيِّ، أو سماعيِّ... إلَخَ، أي: هل التضمين من حيث هو قياسيِّ، أو سماعيِّ، و [قوله: و] (62) قيل: النحويُ سماعيٌ، و البياتيُ قياسيِّ. هذا ما نقله شيخنا الأمير في حاشيته على الشيذور عن بعضهم، لكنِّ التحقيق في التضمين النحويِّ هو ما قالِه أبو حيّان في ارتشافه

بعضهم، لكنّ التحقيق في التضمين النحويِّ هو ما قَاله أبو حيّان في ارتشافه أ وأمّا التضمين البيانيُّ، فهو قياسيُّ اتفاقاً، لأنَّه تقدير عامل لدليل، كما تقدم وعبارة شيخنا المذكور في هذه الحاشية نصها قوله: نعم، إنْ قدّر لا يؤخذ بمعنى لا يقبل، فيكون تضميناً، وهل هو قياسيٌّ، أو سماعيٌّ خلاف حقق بعضهم أن النحوي، وهو إشراب كلمة معنى أخرى سماعيٌّ، والبيانيُّ قياسيٌّ، لأنّه تقدير عامل لدليل. انتهت.

وقوله: حقق بعضهم أنَّ النحوي، وهو إشراب كلمة معنى أخرى سماعيِّ... الخ. والمراد بالإشراب هذا الخلط، وهو يتعدى لمفعولين؛ أيْ : خَلطَ المتكلمُ الكلمةُ معنى كلمة أخرى، وكان الأولى لشيخنا المذكور أن يذكر هذا التعريفَ للتضمين النحوي بتمامه، فيقول : التضمين النحوي إشراب اللفظ معنى لفظ آخر، وإعطاؤه حكمه ليصيرَ اللفظ يؤدي مؤدَّى لفظين، كما ذكره غير واحد من النحويين، كالأشموني في عبارته الآتية، أي: خلط اللفظ، كـ «شربْنَ» معنى من النحويين، كالأشموني في عبارته الآتية، أي: خلط اللفظ، كـ «شربْنَ» معنى الجرر وينَ » لفظاً آخر: كـ «روينَ »، وإعطاؤه حكمه من التعدية / 14 / بحرف [الجر] (63) ليصير هذا اللفظ يؤدِّي مؤدَّى لفظين، فيؤدِّي الشرب [بلفظه] (64) والري بتعديته بالباء، أي : «روينَ بمَاءِ البَحْرِ »، وقِس على ذلك نحو : (فلري بتعديته بالباء، أي : «روينَ بمَاءِ البَحْرِ »، وقِس على ذلك نحو : (فلي بنعديته بالباء، أي : «أوينَ بمَاءِ البَحْرِ »، وقِس على ذلك نحو : (فلي بندر ون عن أمره »، فــــ « في هذه الآية أدَّى، أيْ أفاد، معنين، وهما : المُخالفة بلفظه، والإخراج بتعديته بـ «عن ». وقول الألفية : «الرجز > بتعديته بـ «عن ». وقول الألفية : «الرجز > بتعديته بـ «عن ». وقول الألفية : حالرجز > بتعديته بـ «عن ». وقول الألفية : حالرجز > بتعديته بـ «عن ».

وأَسْتَعِينُ أَللهَ فِي أَلْفِيَّه * (66)

فإن لفظ «أستعين » فيه تضمين: لتعديته بـــ « في » التي يناسبها فعل آخر ، كـ « أَرْجُو »، فقد أفاد هذا اللفظ معنيين، و هما : الاستعانة بلفظه، والرجاء بتعديته بـ « في ». وأمّا التضمين البياني، فهو تقدير حال يناسب المعمول الذي بعدها كـ : « رَوِينَ »، وهذا بناءً على مخالفة التضمين البياني للنحوي، كما ذهب الله السـعد التفتاز اني ومن تبعه، وهو المشـهور في كلام العلماء، والتفاسير، وذهب ابن كمال باشا (67) إلى أنّ التضمين البياني هو التضمين النحوي، وستعلم ذلك أيضاً ممّا بَعْدُ.

وقول شيخنا عن عبارته المتقدمة : وقد أنكر بعضهم مخالفة البيانيين للنحاة في التضمين، وقال . . الخ هذا البعض هو ابن كما < ل> (68) باشا ، فقال : الحقُّ أنّ التضمين البياني الذي قال به السعد، ومن تبعه هو التضمين النحوي، وإنما جاء الوهم للسعد من عبارة الكشّاف (69)، حيث قدّر «خارجين النحوي، وإنما جاء الوهم للسعد من عبارة الكشّاف (69)، حيث قدّر «خارجين عن أمره »، فتو هم أنه تقدير لعامل آخر، وليس كذلك، بل هو تفسير الفعل المضمَّن المضمَّن المناه والذي قال بالمخالفة هو السعد، ومن تبعه كما علمت، وهو المشهور [بين العلماء، ولم يخالفه فيه إلاّ ابن كمال باشا] (70)، فلا وهم من السعد، ومن تبعه العلماء، ولم يخالفه فيه الأ ابن كمال باشا] (70)، فلا الشيخ الأشموني في شرحه على الألفية في باب تعدِّي الفعل : « يصير المتعدّي الأرما، أو في حكم اللازم بخمسة أشياء : / 15 / وَعدَّ منها التضمين، فقال الشيء الأول: التضمين لمعنى فعل لازم، والتضمين: إشرابُ اللفظ معنى لفظ آخر. واعطاؤه حُكْمَهُ لتصيير الكلمةُ تؤدِّي مؤدَّى كلمتين، نحو: (فَلْيُحْدُر (71) أَلَذِينَ

يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ) أَيْ : يَخْرُجون، (وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَتِي) (72) أَيْ : بارِكْ لِي » (73). ا. ه. المقصود منه.

قال الشيخ الصبّان في حاشيته على هذا الشرح ما نصّه: « [قوله (15)] (75) : معنى لفظ آخر ظاهره وجوب تغاير المعنيين، وهو غير ظاهر في [نحو] (75) : قوله تعالى: (أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السّجْنِ) (18)، فإنَّ تعدية « أَحْسَنَ » بالباء لتضمين ألحاق مادة بأخرى في التعدِّي، أو اللّزوم (77) لتناسب بينهما في المعنى، التضمين إلحاق مادة بأخرى في التعدِّي، أو اللّزوم (77) لتناسب بينهما في المعنى، أو أتّحاد كذا قيل : وقوله (15) : لتصير الكلمة . . إلخ، فيكون اللفظ مستعملاً في مجموع المعنيين مرتبطاً أحدهما بالآخر، فيكون مجازاً لا في كل منهما على حدته حتى يلزم الجمع بين الحقيقة، والمجاز المختلف فيه نقله البعض (37) عن الن كمال باشا (67).

وانظر ما علاقة المجاز على هذا، لا يقال العلاقة الجزئية، لأنّا نقول: نقل الناصر اللقاني في حواشيه على المَحَلِّيَ عن السعد النقتازاني أنه لابد في اعتبار الجزئية من كون تركُب (78) الكلِّ من الأجزاء حقيقياً، لا اعتبارياً، كما هذا، والأقرب عندي أنّه مستعمل في كلّ من المعنيين على حدته، وإن لزم عليه الجمع المذكور، فتختلف العلاقة باختلاف المعنيين، فتكون تارة المشابهة بينهما، وتارة تكون غير ها، ويؤيّده ما نقل عن ابن عبد السلم (79)، وجزم (80) به الدماميني، وغيره أنّه مستعمل في حقيقته، ومجازه، وهذا هو التضمين النحوي.

وفي كونه مقيساً خلاف، وذقل أبو حيّان / 16 / في ارتشافه عن الأكثرين أنه مقيس. وأمّا البيانيُّ فهو تقدير حال يناسبها المعمول بعدها ؛ لكونها تتعدّى إليه على الوجه الذي وقع عليه ذلك المعمول، ولا تُناسب العامل قبلها، لكونه لا يتعدّى إلى ذلك المعمول على الوجه المذكور، وهو قياسي اتفّاقاً، لكونه من حذف العامل لدليل، و هذا ما درج عليه السعد، ومتابعوه.

وقال أبن كمال باشا: « الحقُّ أنَّ التضمين البيانيَّ هو التضمين النحوي، وإنّما جاء الوهم للسعد من عبارة الكشَّاف، حيث قدر خارجين عن أمره، فتوهم أنه تقدير لعامل آخر »، وليس كذلك، بل هو تفسير للفظ المُضَمَّن. وقوله: ((يخرجون. . . الخ)) (74) اقتصار على بيان المعنى الطارئ ؛ لأنه المحتاج للبيان (81). المهادئ ، ما قاله الشيخ الصبان في هذه الحاشية.

وقوله: وهو قياسيُّ اتفاقاً، أيْ، من البيانيّين والنحويّين.

أقُول: والحاصل أنّ التضمين البيانيّ قال به السعد، وغيره من البيانيّين وهو اصطلاح لهم، وأنّه متفق على قياسيّته بخلاف التضمين النحوي، وإذا كان الأمر كذلك، فكيف قال ابن كمال باشا: التضمين البياني هو التضمين النحوي. وانما جاء الوهم للسعد من عبارة الكشّاف حيث قدَّر خارجين عن أمره... الخ. فتأمَّلُ.

وقوله -أي: الشيخ الصبَّان في عبارته المتقدّمة: كذا قيل فيه إشارة الى أنّ ما عرّف به النحاة التضمين النحوي، وأنه يقتضمي تغاير المعنيين ظاهرٌ؟

وذلك لأَنَّ اللَّطفَ أَخصُّ من الإحسان، كما يفيد كلام القاموس (59) وأنَّ الرِّيَّ لازم، ومسبَّب عن الإحسان، فهو غيرُه فهما غَيْرَانَ : أحدهما حقيقة، والآخرُ مجاز ، وليس بلازم كونَ / 17 / المعنيين في التضمين متغايرين تغايُر أ كليّاً، كما فهم بعضهم.

نعم، ما عرّف به النحاة مبنيٌّ على الغالب، فإن التَّضيمين قد يكون بين معنيين متر ادفين، كما في تضمين الفعل اللازم معنى فعل متعدِّ مر ادف له، كما

في ﴿ رَحُبَتْكُمْ ﴾ المُضمَّنَ معنى ﴿ وَسِعَتْكُمْ ﴾.

وقوله فيكون اللفظ مستعملاً في مجموع المعنيين مرتبطاً أحدهما بِالآخر، أَيْ: كما في [نحو] ⁽⁸²⁾ قوله تعالى: (يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ) ⁽⁶⁵⁾ أَيْ : يخرجون عَنه، فلفظِّ ﴿ يَخِالْفُونَ ﴾ مستعمل في مجمُّوع المعنيين، وهمًا : المخالفة،

والإخراج، مرتبطاً أحدهما بالأخر. وقوله: فيكون مجازاً، أيْ: مُرسلاً علاقته، حينئذِ، الجزئية ؛ لِأنَّه إذا استعمل في المعنى الثاني يكون جزءًا (83) من مجموع المعنّيينِ المرتبط أحدهُما

بالآخر، وقِس على ذلك

وقوله إنه لابد من اعتبار الجزئية من كون تركب الكلّ من الأجزاء حِقيقيّاً لا اعتباريّاً، كما هنا. أقول: وقال بعضهم: لا يشترط ذلك، وعليه يصبحُ أن تكون العلاقة هنا الجزئية، كما تقدُّم.

وقوله (7) وإنّما جاء الوهم للسعد من عباره الكشّاف... الخ أقول: لا

وهُمَ من السعد كما علمت بل ما [قاله] (84) هو الكمال.

قال المؤلِّف (حفظه الله تَعالَى ٓ) : تمَّت هذه الرسالة على يد مؤلِّفها الفقير ـ محمّد الدمنهوريّ خادم العِلم الشريف، غفر الله له، ولو الديه، ولمن أنتمي إليه، وكان أتممها في شهر رمضِان سنة أربعة وثمانين ومئتين (85) وألف، من هجرة مَنْ له العزَّ والشَّرف صلَّى الله عليه، وعلى آله، وأصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. آمين.

وكان الفراغ من كتابة هذه الرسيالة الجليلة التي / 18 / اشتملت على الفوائد النافعة الجميلة. من نسخة المؤلِّف الأستاذ الفاَّضك. والهمام الكامل خاتمة المحقِّقين و تاج المدقِّقين. العلَّامة السـيِّد مُحمَّد الدمنهوريّ (حفظه الله تعالى) آمين. بحرمة سيد الأنبياء والمرسلين يوم الجمعة المبارك سأدس < ذي > (86) القعدة (87) الذي هو من شهور سنة أربعة (88) وثمانين ومئتين وألف مِنَّ ﴿ هجرة مَن خلقه الله على أكمل الحالات، وأشرف وصف صلى الله تعالى وسلم، وبارك عليه، وعلى آله، وأصحابه، وكلّ منتم إليه. على يد كاتبها الفقير الى رحِمة ورضا (89) ربه (90)، ومولاه الغنيّ مّحمد عليش المالكي الأشعريّ الأز ِهريّ نجل الإمام الكبير، والعَلمَ الهمام الشّيهير الأسَــتاذ المحَقِّق. والفهاّمَةُ المدقَق. خاتمة المحقِّقين بلا نزاع، وتاج المدقِّقين بغير دفاع وحيد دهره وفريد عصره. العالم العامل العلامة. والحبر اليحر الفهَّامة. شيَّخ الإسلام والمسلمين. وخادم شريعة سيّد الأنبياء والمرسلين. اللّوذعيّ (91) الفاضلّ. والألمعي الكامل. الشيخ محمد عُلَيْش حفظه الله تعالى، وأنجاله وسائر العلماء العاملين بجاه سيِّد 🥕 مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية . المجلد (18) العدد (3) سنة 2018م قريش متّعنيَ الله والمسلمين بطول حياته وأعاد عليّ، وعليهم من بركات سرّه ونفحاته بجاه سيّد الأنبياء والمرسلين صلى الله عليه، وعلى آله، وأصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، آمين.

الهوامش:

- (2) المخطوطة **2**
- (3) المخطوطة 18 .
- (⁴⁾ المخطوطة **19**.
- - (6) سقطت من متن الأصل، والسياق يقتضيها، وقد استدركها الناسخ في حاشية الأصل.
- (7) هو أبو العرفان محمد بن علي الصبّان المصري، الشافعي عالم أديب، مشارك في اللغة، والنحو، والبلاغة، والعروض، وغيرها. له: حاشية على شرح الأشموني في النحو، ورسالة فيما يتعلق بالبسملة، وشرح على منظومته المسماة بالكافية الشافية في علمي العروض والقافية، وغيرها. ت 1206هـ (ينظر: هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي 349/2، ومعجم المؤلفين 3 / 516).
- (8) هو محمّد الأمير (الكبير) السنباوي، المصري، المالكي، عالم مشارك في العلوم العقلية، والنقلية، له : إتحاف الإنس في العلمَيْنِ واسم الجنس في النحو، وحاشية على رسالة الدردير، وحاشية على شرح الملوي على السمرقندية في البلاغة، وغيرها. ت 1232 هـ. (ينظر : معجم المؤلفين 139/3)
 - (9) سقطت من متن الأصل، والسياق يقتضيها، وقد استدركها الناسخ في حاشيه الأصل.
- (10) هو على بن محمد بن عيسى بن محمد الأشموني، الشافعي فقيه، أصولي، مقرئ نحوي متكلِّم. له: شرح ألفية ابن مالك، ونظم جمع الجوامع في الأصول، ونظم منهاج الدين للعليمي في شعب الإيمان. 239 هـ (ينظر: البدر الطالع 1 / 335) .

ينظر : معجم المطبوعات لسركيس 1 / 883، ومعجم المؤلفين لكحالة 3 / 287، وما ذكره بشأنه من مراجع.

- (11) هو أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري، الحنفي، لغوي أديب مشارك في بعض العلوم، له: شرح دُرّة الغواص للحريري، وشفاء الغليل، وطراز المجالس، وغيرها. ت 1069ه. (ينظر: سلافة العصر لابن معصوم: 420، وهدية العارفين 160/1) .
- (12) هو بدر الدين بن محمد بن أبي بكر بن عمر بن محمد القرشي، المخزومي الإسكندري، المالكي، أديب، ناثر، ناظم، نحوي، عروضي، مشارك في بعض العلوم، ل ه: تحفة الغريب في حاشية مغني اللبيب، وجواهر البحور في العروض، والفواكه البدرية من نظمه، وغيرها، ت828. (ينظر: بغية الوعاة 1 / 59).
- (13) هو أحمد بن محمد بن حسين بن علي، الهيمي، الداري، القسنطيني، مفسِّر، محدِّث، نحوي، له: شرح نظم نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر في علوم الحديث، والمنصف من الكلام على مغني ابن هشام، ومنهج السالك على ألفية ابن مالك في النحو، وغيرها. ت 872هـ. (ينظر: بغية الوعاة 1/ 308، والبدر الطالع 1/ 82).
 - (14) سوره طه / 71 /
 - (15) في الأصل: الشئ، وهو خطأ كتابي، والصواب ما أثبتناه.
- (16) هو أبو ذؤيب خويلد بن خالد الهذلي، شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، وسكن المدينة، واشترك في الغزو والفتوح، من الطبقة الشالفة من فحول الجاهلية. 27 في الغزو والفتوح، من الطبقة الشالفة من فحول الجاهلية. 27 في الغزو والفتوح، من الطبقة الشالفة من فحول الجاهلية. 27 في الفرج الأصفهاني 27 الشعراء لابن سلّام الجمحي 27 المنابقة وكتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني 27 المنابقة واشترك
- ديوان الهذليين (القسم الأول) : 51، و52، مع اختلاف الرواية، وينظر: مغني اللبيب لابن هشام 111 ديوان الهذليين (القسم الأول) : 111، والمقاصد النحوية للعينى 2/ 431، وهمع الهوامع للسيوطى 2 / 336 .
 - .100 / سوره يوسف $^{(18)}$
 - (¹⁹⁾ مغنى اللبيب 1 / 111.
 - (²⁰⁾ سقطت من متن الأصل، والسياق يقتضيها، وقد استدركها الناسخ في حاشية الأصل.
 - (21) هذه الجملة مأخوذة من قول الشاعر أبي ذؤيب الهذلي: [الكامل]
 - ﴿ وَإِذَا ٱلْمَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا... إلخ
 - (ديوان الهذليين (القسم الاول) / 3) .
 - (22) سقطت من متن الأصل، والسياق يقتضيها، وقد استدركها الناسخ في حاشية الأصل .

- البيب 1 (كلاستزادة ينظر : مغني اللبيب 1 $^{(23)}$ « غير» : اسم ملازم للإضافة في المعنى، ولا يُعرَّف لشدة إبهامه. (للاستزادة ينظر : مغني اللبيب 1 $^{(23)}$
- (24) هو مجير الدين محمد بن يعقوب بن علي، الحموي، شاعرٌ من الأمراء، له ديوان شعر. ت 684 هـ (ينظر: البداية لابن كثير 13 / 306).
 - ديوان مجير الدين ابن تميم 74، وفيه: « الحديقة » بدل « الحدائق » . 25
- (26) الوضع: هو تعيين الشيء، للدلالة على شيء، أو: عبارة عن تخصيص الشيء بالشيء، بحيث إذا أُطِلق الأولُ، فُهمَ الثاني. (ينظر: التعريفات للسيد الشريف 128، والكليات لأبي البقاء 340).
 - (27) زيادة تقتضيها الكلمة .
 - (28) طراز المجالس للشهاب الخفاجي 19.
- (29) هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي، الأندلسي، الجياني، نحوي، لغوي، مشارك في الفقه والأصول، له: إكمال الأعلام بمثلث الكلام، والألفية في النحو (الخلاصة)، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، وغيرها. ت 672هـ (ينظر: البداية 13 / 267، وفوات الوفيات لابن شاكر الكتبي 3 / 407، وبغية الوعاة 1 / 108).
 - $^{(30)}$ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 1 / 537، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك 1 1
 - (31) سقطت من متن الأصل، والسياق يقتضيها، وقد استدركها الناسخ في حاشية الأصل.
- (32) هو رضيُّ الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، السمنائي، نحوي، صرفي، متكلّم له: حاشية على شرح الجلال الدواني لتهذيب المنطق والكلام، وشرح الشافية لابن الحاجب في الصرف، وشرح الكافية لابن الحاجب في النحو، ت 686 هـ، وقيل: غيرها. (ينظر: بغية الوعاة 2/ 17).
 - (33) سوره المُطَفَّفِيْن / 2.
- (34) هو أبو الحارث غيلان بن عقبة بن بُهَيْش بن مسعود المصري، شاعر، كان شديد القِصَر، دميماً عشق مَيَّةً واشتهر بها، و هو من الطبقة الثانية من فحول الإسلام، له: ديوان شعر. ت 117ه. (ينظر: طبقات فحول الشعراء 2 / 549 والشعر والشعراء لابن قتيبة 1 / 515).
- (35) ديوان ذي الرّمة 221، وينظر: المفصَّل للزمخشري 104، وشرح الكافية للرضيّ 4 / 345، ومغني اللبيب 2 / 521.
 - (36) سقطت من متن الأصل، والسياق يقتضيها، وقد استدركها الناسخ في حاشية الأصل.
 - (37) شرح كافية ابن الحاجب 4 / 345 .
- مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية. المجلد (18) العدد (3) سنة 2018م مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية.

- (38) يبغي أن يقال : بعض (من دون الألف واللام) ؛ لأنّه لا ينفصل من الإضافة. (للاستزادة ينظر : 119 / 7 المحكم لابن سيدة [ب ع ض] : 1 / 414، ولسان العرب لابن منظور (بعض) : 7 / 119) .
 - (39) سقطت من متن الأصل، والسياق يقتضيها، وقد استدركها الناسخ في حاشية الأصل.
 - ($^{(40)}$ في الأصل: يشير، وما أثبتناه هو المناسب .
 - (41) سقط من الكلمة : والكلمة تقتضيه، وقد استدركه الناسخ في حاشية الأصل (بين السطرين).
- (42) أ __ هو عمرو بن عثمان بن قبير المعروف بسيبويه، نحوي، أخذ النحو والأدب من الخليل بن أحمد، ويونس ابن حبيب، وغيرهما في الطبقة السادسة من النحويين البصريين له: الكتاب (كتاب سيبويه) في النحو. ت 180ه. (ينظر: طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي 66،، وانباه الرواة للقفطي 2 / 341، وبغية الوعاة 2 / 239).
 - ب ـ للتوسع ينظر : كتاب سيبويه 4 / 217.
 - (⁴³⁾ ينظر منه : 4 / 1697_ 1698 .
- (44) هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الغرناطي الجياني الأندلسي، أديب، نحوي لغوي، مفسّر، له: ارتشاف الصَّرَب من لسان العرب، البحر المحيط في التفسير، وشرح كتاب التسهيل لابن مالك، وغيرها. ت 745 هـ. (ينظر : الدرر الكامنة 4 / 185، وبغية الوعاة 71 / 231، والبدر الطالع 2 / 154) .
 - (45) سقطت من متن الأصل، والسياق يقتضيها، وقد استدركها الناسخ في حاشية الأصل.
 - ⁽⁴⁶⁾ سقط من متن الأصل، والكلمة، تقتضيه، وقد استدركه الناسخ في حاشية الأصل .
- هو أبو عبد الله ناصر الدين محمد اللقاني، المالكي، فقيه أصولي، صرفي، له : حاشية على شرح التصريف للزنجاني، وحاشية على شرح جمع الجوامع في أصول الفقه. ت 958 هـ. (ينظر : معجم المؤلفين 5 / 611).
- (48) هو مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، عالم مشارك في النحو، والتصريف، والمعاني، والبيان، والفقه، وغيرها. له: حاشية على الكشّاف للزمخشري، وحلّ المعاقد في شرح القواعد لابن هشام الانصاري، والمطوَّل في البلاغة، وغيرها. ت 791 هـ... (ينظر: الدرر الكامنة 4 / 214، وبغية الوعاة 2 / 288، والبدر الطالع 2 / 164).
 - (49) ينبغي أن يقال: علاقتي.
- مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية. المجلد (18) العدد (3) سنة 2018م مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية.

- (50) هو زين الدين المعروف بالعضد العجمي، الحنفي، فقيه مشارك في علم المعقول والمنقول، ودرَّس، وأفتى عدَّة سنين، له: الجواهر، وشرح المختصر لابن الحاجب، والمواقف، ت 753 هـ.. (ينظر: معجم المؤلفين 1 / 741).
- (51) هو على بن محمد بن على الجرجاني، الحسني، الحنفي، عالم حكيم مشارك في أنواع من العلوم، له: حاشية على تفسير البيضاوي، وحاشية على شرح المتوسِّط للكافية، وحاشية على المطوَّل للتفتازاني، وغيرها. ت 816هـ (ينظر: بغية الوعاة 2 / 211، والبدر الطالع 1 / 333).
- هو إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الأسفرايني، من علماء خراسان، وما وراء النهر، له: حاشية على تفسير البيضاوي، وشرح الكافية في النحو، وميزان الأدب في الصرف والنحو والبيان، وغيرها. ت951 هـ. (ينظر: معجم المؤلفين 1/67) .
 - (53) من الآية / 226.
- (54) هو محمد بن محمد بن مصطفى العمادي، الحنفي، فقيه، أصولي، مفسّر شاعر عارف باللغات العربية، والفارسية، والتركية، له: إرشاد العقل السليم في مزايا الكتاب الكريم، في تفسير القران، وتحفة الطلاب في المناظرة، وتهافت الأمجاد في فروع الفقه الحنفي، وغيرها. ت 982ه ... (ينظر: معجم المؤلفين 3 / 693) .
 - (55) سقطت من متن الأصل، والسياق يقتضيها، وقد استدركها الناسخ في حاشية الأصل.
 - (⁵⁶⁾ سقطت من متن الأصل، والسياق يقتضيها، وقد استدركها الناسخ في حاشية الأصل .
 - (57) سقط من متن الأصل، والكلمة تقتضيه، وقد استدركه الناسخ في حاشية الأصل (بين السطرين).
 - (58) سقطت من متن الأصل، والسياق يقتضيها، وقد استدركها الناسخ في حاشية الأصل.
 - . 189/3:(للاستزادة ينظر: القاموس للفيروزابادي (لطف):
 - (60) سقطت من متن الأصل، والسياق يقتضيها، وقد استدركها الناسخ في حاشية الأصل.
 - (61) سقطت من متن الأصل، والسياق يقتضيها، وقد استدركها الناسخ في حاشيه الأصل .
 - (62) سقطت من متن الأصل، والسياق يقتضيها، وقد استدركها الناسخ في حاشيه الأصل.
 - (63) سقطت من متن الأصل، والسياق يقتضيها، وقد استدركها الناسخ في حاشية الأصل.
 - (64) سقطت من متن الأصل، والسياق يقتضيها، وقد استدركها الناسخ في حاشية الأصل.
 - . **63** / سورة النور (65)
 - $^{(66)}$ شرح ابن عقيل $1 \ / \ 11$ ، وشرح الاشموني $1 \ / \ 10$.
- مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية. المجلد (18) العدد (3) سنة 2018م مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية المجلد (18) العدد (3) سنة 2018م

- (67) هو أحمد بن سليمان بن كمال باشا الرومي، عالم مشارك في كثير من العلوم، له: حاشية على الكشّاف للزمخشري، ومحيط اللغة، والمهمات في فروع الفقه الحنفي، وغيرها. ت940 هـ (ينظر : معجم المؤلفين 1 / 148).
 - (68) سقط من متن الأصل، والكلمة تقتضيه، وقد أفدناها من السياق.
 - . 253 / 3 : منظر منه (69)
 - (70) سقطت من متن الأصل، والسياق يقتضيها، وقد استدركها الناسخ في حاشية الأصل.
 - (71) في الأصل: فاليحذر، وهو خطأكتابي، والصواب ما أثبتناه.
 - (72) سورة الأحقاف / 15.
 - . 446 / 1 شرح الأشموني $^{(73)}$
 - (⁷⁴⁾ سقطت من متن الأصل، والسياق يقتضيها، وقد استدركها الناسخ في حاشيه الأصل.
 - (75) سقطت من متن الأصل، والسياق يقتضيها، وقد استدركها الناسخ في حاشية الأصل.
 - (76) في حاشيه الصبّان: لتضمينه.
 - (77) في الأصل: اللازم، وما أثبتُه من حاشيه الصبّان، وهو المناسب.
 - (78) في الأصل: تركيب، وما أثبتُّه من حاشيه الصبّان.
- (79) هو عبد العز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن بن محمد السلمي، الدمشقي، فقيه، مشارك في الأصول، والعربية، والتفسير، له: الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، والقواعد الكبرى في أصول الفقه، والنخبة العربية في ألفاظ الأجرومية. ت 660 ه... (ينظر: المختصر في أخبار البشر لأبي الفداء 2 / 326، والبداية 13 / 235، وفوات الوفيات 2 / 350).
 - $^{(80)}$ للاستزادة ينظر : تحفة الغريب للدماميني 1 1
 - $^{(81)}$ حاشية الصبَّان 2 $^{(81)}$
 - (82) سقطت من متن الأصل، والسياق يقتضيها، وقد استدركها الناسخ من حاشية الأصل.
 - (83) في الأصل: جزأ، وهو خطأ كتابي، والصواب ما أثبتناه .
 - (84) سقطت من متن الأصل، والسياق يقتضيها، وقد استدركها الناسخ في حاشية الأصل.
 - (85) في الأصل، مائتين، وما أثبتناه هو الذي ارتضاه أهل اللغة والتحقيق في يومنا هذا .
 - (86) زيادة يقتضيها السياق.
 - (87) في متن الأصل، شوال، وقد ضرب الناسخ عليها، وأثبت القعدة مكانها في حاشية الأصل.
- مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية. المجلد (18) العدد (3) سنة 2018م مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية.

(88) في الأصل: ألف، وقد استدرك الناسخ الصواب، فضرب عليه، مثبِتاً الصواب في حاشية الأصل، وهو ما أثنتناه.

- (89) في الأصل : رضي .
- $^{(90)}$ ينبغي أن يقال : رحمة ربه ورضاه (بتقديم الإضافة على العطف).
- (91) اللوذعي: « الحديدُ الفُؤادِ واللسان، الظريف، كأنّه يَلْدَع مِن ذكائه ...، وقيل: الحديدُ النّفْس ». (ينظر للاستزادة : لسان العرب (لذع) : 317/8).

المصادر والمراجع

- ـ القرآن الكريم.
- 1. ارتشاف الضرب في لسان العرب: أبو حيّان الأندلسيّ، (ت 745 ه)، تحقيق وشرح ودراسة د. رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، مكتبه الخانجي، القاهرة، 1418 ه = 1998م.
- 2. إنباه الرواة على أنباه النحاة : القِفْطيّ، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، (ت 624 ه)،
 2. إنباه الرواة على أنباه النحاة : القِفْطيّ، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، (ت 624 هـ)،
 3. الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، بيروت، 1424 هـ = 2004م
- 3. البداية والنهاية: ابن كثير، أبو الفداء، الدمشقيّ، (ت774 هـ)، وَتُقَه وقابل مخطوطاته الشيخ عليّ محمّد معوض، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وضع حواشيه د. أحمد أبو مِلْحِم. د. عليّ نجيب عطيوي، الأستاذ فؤاد السيد، الأستاذ مهدي ناصر الدين، الأستاذ علي عبد الساتر، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، 1426ه = 2005 م.
- 4. البدر الطالع بمحاسن مَن بَعْد القرن السابع: الشوكانيّ، محمد بن عليّ، (ت 1250ه)، وضع
 حواشيه خليل المنصور، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418ه= 1998م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت
 بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت
 بيروت، 1425هـ
 عدد القادر عطا، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1425هـ
 عدد 2004م.
- 6. تحفة الغريب في الكلام على مُغني اللبيب: بدر الدين الدماميني، تحقيق د. محمد بن مختار اللوحي، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، أربد ـ الأردن، 1432هـ = 2011 م.
- 7. التعريفات: السيد الشريف، أبو الحسن عليّ بن محمد بن عليّ، الجرجانيّ، (ت816هـ)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، (د. ت). مجلة القادسية في الأداب والعلوم التربوية. المجلد (18) العدد (3) سنة 2018م مجلة القادسية في الأداب والعلوم التربوية.

- الشافعي، الشافعي، الشافعي، حاشية الصبّان محمّد بن عليّ، الشافعي، الشافعي، حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: الصبّان محمّد بن الطبعة الأولى، دار الكتب تا 1206هـ)، ضبطه وصحّحه وخرَّج شواهده إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1417هـ = 1997م.
- 9. الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة : ابن حجر العسقلانيّ، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد،
 (ت 852 هـ)، ضبطه وصحّحه الشيخ عبد الوارث محمد علي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية،
 بيروت، 1418هـ= 1997م.
- 10. ديوان ذي الزُّمَّة، قدَّم له وشرحه أحمد حسن بسج، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ = 1995م .
- 11. ديوان مُجير الدين بن تميم، (ت 684هـ)، حقَّقه هلال ناجي، د. ناظم رشيد، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، 1420هـ = 1999م.
- 12. ديوان الهُذليّين (نسـخة مصـورة عن طبعة دار الكتب)، الدار القومية للطباعة والنشـر، القاهرة، 1385هـ = 1965م.
- 13. سُلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر: ابن معصوم، عليّ صدر الدين المدني، الطبعة الثانية، مطابع على بن على، الدوحة _ قطر، 1382ه.
- 14. شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، العقيلي، الهمداني، المصري، (ت 769 هـ) على ألفية ابن مالك، أبي عبد الله محمّد جمال الدين، (ت 672هـ)، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ؛ محمد محيى الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية، (لامط)، (د. ت).
- 15. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى، (ت 929 هـ)، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه، د. حسن حمد، إشراف د. إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ = 1998م.
- 16. شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي، محمد بن الحسن، (ت 686 ه)، قدَّم له ووضع حواشيه وفهارسه، د. إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ 1998م.
- 17. الشعر والشعراء : ابن قتيبة، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، 1423ه = 2003 م .

- 18. طبقات فحول الشعراء: الجُمَحِيّ، محمد بن سلّام، (ت 231ه)، قرأه وشرحه أبو فهر محمود محمد شاكر، مطبعه المدنى، القاهرة، (د. ت.).
- 19. طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزُّبيدي، محمد بن الحسن الأندلسي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، (د. ت.) .
- 20. طراز المجالس: شهاب الدين الخفاجي، أحمد بن محمد، المطبعة العامرة الشرقية، مصر، (د. ت.).
- 21. فَوات الوَفَيَات : ابن شاكر الكتبي، محمد، (ت 764ه)، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د. ت.) .
- 22. القاموس المحيط : الفيروزآباديّ، مجد الدين محمد بن يعقوب، الشيرازي، (ت 817هـ) (نسخة مصوّرة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية سنة 1301هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1399هـ = 1979م .
- 23. كتاب الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني، عليّ بن الحسين، (ت 356ه)، تحقيق د. إحسان عباس، د. إبراهيم السعافين، الأستاذ بكر عباس، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت، 1423هـ = 2002م
- - 25. الكليات : أبو البقاء، الكفوي، (ت1095هـ)، طبع حجر، طهران، 1286هـ.
- 26. 26- لسان العرب: ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمّد بن مكرم، الأفريقي المصري (ت 711 هـ)، دار صادر، بيروت، (د.ت.).
- 27. المحكم والمحيط الأعظم : ابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل، المرسي، (ت 458هـ)، 2000 تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421 ه = 2000 م .
- 28. المختصر في اخبار البشر (تاريخ أبي الفداء): أبو الفداء، عماد الدين، اسماعيل بن علي بن محمود بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، (ت 732هـ)، علَّق عليه ووضع حواشيه محمود ديّوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1417هـ=1997م.
- مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية. المجلد (18) العدد (3) سنة 2018م مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية.

- 29. معجم المطبوعات العربية والمعرَّبة، جمعه ورتّبه يوسف إليان سركيس، مكتبة الثقافة الدينية، بورسعيد، القاهرة، (د. ت.).
- 30. معجم المؤلفين، تراجم مُصنّفي الكتب العربيّة: كحالة، عمر رضا، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة للطبع والنشر والتوزيع، بيروت، 1414هـ = 1993م .
- 31. مُغْنى اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، أبو محمّد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، الأنصاريّ، (ت 761هـ)، حقّقه، وفصّله، وضبط غرائبه محمّد محيى الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة، (د. ت.) .
- 32. المُفصّل في صنعة الإعراب: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد، الخوارزميّ، (ت 538ه) تحقيق ودراسة د. خالد إسماعيل حسّان، راجعه أ. د. رمضان عبد التواب، الطبعة الثانية، مكتبة الآداب، القاهرة، 1430هـ = 2009 م .
- 33. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى) : العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى، (ت 855 هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1426هـ = 2005 م.
- 34. هدية العارفين : إسماعيل باشا البغدادي. طبع وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية، استانبول (وأعادت طباعته بالاوفست مكتبة المثنى، بغداد).
- 35. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ)، تحقيق أحمد شهمس الدين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ = 1998م.